

## واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر

## The reality of illegal immigration in Algeria

صليحة بن كداس\*

المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، مخبر الإحصاء التطبيقي، الجزائر،

benkeddas.saliha@enssea.net

تاريخ الاستلام: 2020/03/18؛ تاريخ القبول: 2021/05/01؛ تاريخ النشر: 2021/06/30

## ملخص:

الهجرة غير الشرعية تعني الإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة، فهي ظاهرة عالمية عمت مختلف الدول، وتعد الجزائر واحدة منها، بحيث أن موقعها الجغرافي وظروفها الداخلية والدولية أهلها أن تكون بلد منشأ وعبور ومقصد للمهاجرين غير الشرعيين بامتياز، وهذا ما أفرز عدة تداعيات، سواء على المستوى الأمني أو الاقتصادي أو الاجتماعي وحتى الصحي، وكل هذه العوامل دفعت الجزائر إلى بذل جهود لمكافحة هذه الظاهرة، سواء على الصعيد الدولي عن طريق اتفاقات، أو على المستوى الداخلي من خلال المعالجة القانونية والأمنية، وبناء على النتائج المتحصل عليها تم وضع مجموعة من التوصيات والاقتراحات للتقليل من هذه الظاهرة في الجزائر عن طريق توفير الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية، الصحية والأمنية وخلق فرص حقيقية للعمل.

كلمات مفتاحية: الهجرة غير المشروعة؛ المعالجات القانونية والأمنية؛ التنمية.

**Abstract:**

Illegal immigration means infiltrating across land or sea borders and residing illegally in another country. It is a global phenomenon that has spread to various countries. Algeria is one of them, so that its geographical location and its internal and international conditions allow it to be a country of origin, transit and destination for illegal

immigrants. This has resulted in many repercussions at various levels, whether security, economic, social and even health, All these factors have led Algeria to make efforts to combat this phenomenon, both internationally through agreements, or internally through legal and security treatment, and based on the results obtained a set of recommendations and suggestions to reduce this phenomenon in Algeria By providing a minimum of social, health and security services, and opening the way for the integration of youth in the development process by creating real job opportunities.

**Keywords:** illegal immigration; legal and security remedies; development.

### المقدمة:

تعتبر قضية الهجرة غير الشرعية من أعقد القضايا نظرا لتداخل أسبابها ومظاهرها وأبعادها، وعلى هذا الأساس اتخذت هذه الظاهرة بعدا جديدا في العلاقات الدولية، إذ أصبحت من أكثر الأسئلة في المشهد الأورو متوسطي.

وتعتبر الجزائر من الدول التي تعاني من ظاهرة هذه الهجرة وذلك راجع لعدة عوامل أبرزها موقعها الجغرافي المتميز المطل على البحر المتوسط وجنوب القارة الأوروبية وحدودها مع الدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى، هذه الأخيرة التي تعاني أوضاعاً مزرية اقتصادية واجتماعية وأمنية مما أثر في حركة المهاجرين إلى الجزائر، وعبر الجزائر إلى أوروبا. لكن تنامي هذه الظاهرة في الجزائر أدى إلى تفاقم في الخسائر البشرية الناجمة عنها وخلفت أثارا سلبية مختلفة، الأمر الذي استدعى انتهاج سياسة بناءة وحلول فعالة من أجل الوقوف على الظاهرة والحد من آثارها محلياً ودولياً.

ونتيجة اتساع أثار هذه الظاهرة ارتأينا معالجة هذا الموضوع من منظور الإشكالية التالية : ما هي المكتزات أو الآليات الوطنية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر؟ وتتفرع عنها عدة تساؤلات ثانوية هي: ما هي عوامل الهجرة غير الشرعية في الجزائر؟ وما هي انعكاساتها؟ وما هي الآليات التشريعية والمؤسسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية؟ وأخيرا ما هو التصور المقترح للتعامل مع هذه الظاهرة؟.

حيث تطرقنا في هذه الدراسة إلى ثلاثة عناوين الأول عالجتنا فيه مفاهيم

الدراسة من تعريف الهجرة غير الشرعية وأنواعها أما الثاني فقد تناولنا فيه واقع هذه الهجرة في الجزائر من عوامل انتشارها، من انعكاساتها وكذلك من الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر وبالنسبة للعنوان الثالث فقد تطرقنا فيه إلى التصور المقترح للحد من هذه الهجرة في الجزائر وأتمنا دراستنا بخاتمة شاملة لمجموعة من التوصيات والاقتراحات.

### المحور الأول: مفاهيم الدراسة

الهجرة غير الشرعية أو السرية مصطلح أخذ وضعاً مميزاً في وسائل الإعلام، وفي النقاشات الأممية والعلاقات الدولية، حتى إنها أصبحت إحدى القضايا الحساسة في السياسات الأمنية للدول وإفريقيا على وجه الخصوص<sup>(1)</sup> فما هو تعريف الهجرة غير الشرعية وما هي أنواعها؟.

#### أولاً: تعريف الهجرة غير الشرعية

تعرف المفوضية الأوروبية "الهجرة غير الشرعية كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة أو من خلال الدخول إلى منطقة الفضاء الأوروبي بطريقة قانونية من خلال موافقة السلطات بالحصول على التأشيرة ومن ثم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة، أو تغيير غرض الزيارة فيقيمون فيها دون موافقة السلطات، وأخيراً هناك طالبوا اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على الموافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد"<sup>(2)</sup>.

تعريف المفوضية الدولية لشؤون الهجرة كما يلي "هي دخول أو اجتياز بلد دون موافقة سلطات ذلك البلد، وبدون أن تتوفر في الشخص العابر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود، لعدم حيازته على الوثائق اللازمة للسفر أو الاعتماد على تزويرها واستخدام

(1) دوبي بونوة جمال، إشكالية الهجرة غير الشرعية دراسة تحليلية نقدية في المفاهيم والاسباب والحلول، معارف، المجلد 7، العدد 14، جامعة ألكي محند أولحاج-بوير، 2013، ص 11.

(2) محمد بن عبد العزيز أبو عباة، حقوق المهاجرين غير الشرعيين (دراسة تأصيلية مقارنة بالقانون الدولي)، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، قسم العدالة الجنائية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2014، ص 59.

المنافذ غير الشرعية للمرور بغية التهرب من الرقابة الجمركية أو الأمنية سواء كان ذلك برا، بحرا أو جوا"<sup>(1)</sup>.

وتعرف الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري حسب الأمر 211/66 المؤرخ في 21 جويلية 1966 بأنها: " دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو وثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل".

الهجرة غير الشرعية حسب وجهة نظر الدولة المنشأ: "فهي تنظر للمهاجر غير الشرعي حتى ولو كان من رعاياه على أنه خرج من إقليمها من منافذ غير شرعية أو خرج من منفذ شرعي ولكن باستخدام مستندات مزورة أو بطريقة احتيالية".

الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الدولة المستقبلية: "تنظر للمهاجر غير الشرعي لكونه تواجد على أرضها دون موافقتها أيا كان البلد القادم منه، سواء البلد الأم أو بلدا آخر، أيا كانت وسيلة خروجه من تلك البلد ووسيلة وصوله إلى أراضيها، سواء خرج من منفذ شرعي ووصل إلى منفذ شرعي أو خرج من منفذ غير شرعي ووصل إلى منفذ غير شرعي. كذلك مستنداته (أصلية أو مزورة) ويرجع إصباغ الصفة غير الشرعية على هذا المهاجر إلى: عدم حصوله على موافقة الدولة، حيث يستوي أن يدخل بطريق سليم ويحصل على الموافقة لفترة معينة، ثم عقب ذلك يرفض المغادرة بعد انتهاء تلك الموافقة أو دخوله بطريق غير سليم ثم يقوم بتقنين وضعه عقب ذلك فيتزوج للحصول على الإقامة الشرعية"<sup>(2)</sup>.

### ثانيا: أنواع الهجرة غير الشرعية

يقسم الفقه أنواع الهجرة غير الشرعية إلى<sup>(3)</sup>:

(1) ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة اجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص15.

(2) أحمد رشاد سلام، الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة"، مقال منشور في مكافحة الهجرة غير المشروعة، مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف للعلوم الأمنية، الطبعة 1، الرياض، 2010، ص ص 210-211.

(3) رقية سليمان عواشيرة، نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة (الجزائر نموذجا)، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 33، العدد 139، الرياض، 2016، ص145.

- الهجرة غير الشرعية المباشرة: وهي التي تتم مباشرة بين دولة المنشأ والمقصد، سواء تم ذلك عن طريق البحر، وهو الطريق المفضل للمهاجرين المغاربة، ومنهم الجزائريون لقرب المسافة بين دولهم والمدن الساحلية لجنوب أوروبا. وقد تتم عن طريق الحدود البرية، وهو المسلك المفضل للمهاجرين الماليين والنيجيريين مستغلين اتساع الحدود الجزائرية. وقد يكون عن طريق التعويل على جماعات لتهربه عبر البر أو البحر أو الجو. وهذا المسلك الأخير غالبًا ما يكون نادرًا لتتشدّد الرقابة في المطارات إلا إذا تم بوثائق مزورة.

- الهجرة غير الشرعية الغير مباشرة: وهي عملية اختراق غير قانونية لحدود عدة دول تسمى دول العبور وذلك بهدف الوصول غير القانوني إلى دولة المقصد، وسواء تم ذلك بطريقة إرادية أو قسرية أو عن طريق تهريب المهاجرين أو الاتجار بالبشر.

### المحور الثاني: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر

تسعى جميع دول العالم إلى تبني سياسات داخلية تهدف إلى مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إضافة إلى تضافر الجهود الدولية لمكافحتها والجزائر من بين الدول التي تعاني من هذه الظاهرة باعتبارها بلد عبور للآلاف من المهاجرين المتجهين نحو أوروبا الأمر الذي طرح ضرورة انتهاج سياسة داخلية فاعلة تنطلق من معرفة عوامل أو أسباب انتشار هذه الظاهرة وذلك لمكافحة تفشى انعكاساتها على المجتمع الجزائري وهذا ما سيتم التطرق عليه في العناوين التالية:

#### أولاً: عوامل الهجرة غير الشرعية للجزائر

ظاهرة الهجرة غير الشرعية كغيرها من الظواهر ليست وليدة الصدفة. وإنما هي نتاج جملة من العوامل تضافرت وأفرزت هذا السلوك، ويمكن تحديد أهم هذه العوامل أو الأسباب على النحو الآتي:

##### أ. العوامل الأمنية والسياسية:

تعتبر الأسباب السياسية والأمنية من بين أهم العوامل التي أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية، حيث أصبحت أعداد كبيرة من الشباب يخاطرون بحياتهم ويتروكون ديارهم بحثًا عن أوضاع أفضل للعيش يعتقدون بوجودها في أرض الأحلام الأوروبية الموعودة. وعلى الرغم من أن الأسباب السياسية هي من أكثر العوامل الدافعة للهجرة غير

أنها لا ترتبط بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بذل تتجاوز هذا إلى سياسات الدول المستقبلية التي أدت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تشجيع الهجرة إليها.

كان للأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر بفعل وقف المسار الانتخابي، ودخول الجزائر في دوامة من العنف الأعمى الذي تخللته أعمال إرهابية دفع فيها الشعب الجزائري النفس والنفس وحالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي، الضلع الأكبر في ظاهرة الهجرة غير الشرعية؛ إذ دفعت بالكثير من الشباب الجزائري من مختلف الفئات إلى الهجرة بحثاً عن الأمن الذي هو مطلب طبيعي وشرعي، حيث يسعى إليه الإنسان حتى خارج وطنه. كما أُستغل انشغال الجزائر بوضعها الأمني بتدفق أكثر من 34 جنسية إفريقية وأسيوية بهدف الالتحاق بأوروبا عن طريق إسبانيا مروراً بالملكة المغربية، وعدد أقل إلى إيطاليا عن طريق ليبيا، كما قد تعدد السياسات المتخذة من قبل دول المقصد عاملاً محفزاً على الهجرة، مثل ذلك الإجراء الذي اتخذته السلطات الإسبانية بتسوية وضع المهاجرين الجزائريين السابقين في فترة التسعينيات لدواعٍ إنسانية واجتماعية؛ ما جعل الأمل لديهم قائماً في تسوية مماثلة.

ومن جهة أخرى لا يمكن إغفال الحروب كعامل أساسي في عملية الهجرة غير الشرعية، ممن لم يسعفهم الحظ في الاستفادة من قانون اللجوء. ويمكن الإشارة كمثال لذلك إلى النزاع الذي شهدته مالي ونتج عنه هجرة غير مسبوقه إلى الجزائر<sup>(1)</sup>.

وباعتبار الجزائر كبقية الدول التي اتبعت الاشتراكية في الحياة السياسية فقد شهدت تحولا من النظام الحزب الواحد إلى نظام سياسي ديمقراطي وذلك منذ أحداث الخامس من أكتوبر 1988 التي عمّت كافة التراب الوطني، وأدت إلى ظهور دستور جديد أقر التعددية الحزبية دستور جانفي 1989، حيث أن الديمقراطية التي عرفتها الجزائر تولدت عنها كثرة الأحزاب والجمعيات السياسية التي لم تلب حاجيات وطموحات المواطنين، ومع تزامن الوضع الأمني وظهور الهجمة الإرهابية في العشرة السوداء، دفعت الشباب إلى الهجرة غير الشرعية هروبا من الإرهاب وبحثا عن الأمن والاستقرار<sup>(2)</sup>.

(1) رقية سليمان عواشيرة، مرجع سابق، ص 150.

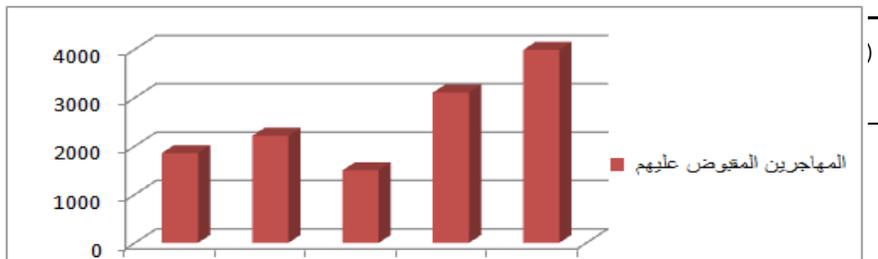
(2) ساعد رشيد، مرجع سابق، ص 65.

## ب. العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

أدت الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر منذ ثمانينيات القرن الماضي، إلى رفع الدولة للدعم السلع واسعة الاستهلاك وانخفاض القوة الشرائية للدينار الجزائري، ما نتج عنه ارتفاع الأسعار، كل هذه الظروف دفعت الجزائر إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي، الذي زاد الوضع تأزماً بفعل الشروط المجحفة التي فرضها عليها وعلى رأسها سياسة الخصخصة التي أدت إلى غلق المؤسسات وتسريح الآلاف من العمال ليضافوا إلى قائمة العاطلين، وهي المشكلة التي طفت إلى السطح، وأضحت من انشغالات المسؤولين، حيث تقدر نسبة البطالة حسب إحصائية المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بـ 23.7 بالمائة. ومن انعكاسات ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، حيث بلغت 10 بالمائة. كما يشكل التباين في الأجور عاملاً محفزاً على الهجرة، وتجدر الإشارة إلى أن تقرير برنامج الأمم المتحدة لعام 2005 أشار إلى أن عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر يقدر بـ 5.2 مليون شخص يمثلون 6.25 بالمائة من إجمالي عدد السكان البالغ آنذاك 32 مليون نسمة، وتم إحصاء نسبة 7 بالمائة من السكان يعيشون في مستوى الفقر<sup>(1)</sup>.

إضافة إلى أن العملية التوزيعية للثروة الوطنية مرتبطة بالعديد من المشكلات خصوصاً لدى فئة الشباب الجامعي والشباب الحاصلين على شهادات التكوين المتخصص فعجز مؤسسات المجتمع عن استيعاب هذا العدد الهائل من الشباب (يتخرج سنويا من الجامعات الجزائر ما يقارب 548 ألف طالب) وتحقيق الحد الأدنى من طموحاتهم يؤدي إلى الزيادة في الإحباط الفردي والسخط الجماعي ومن ثم يصبح الفرد أكثر استعداداً للانخراط في الثقافة الهامشية، والهجرة السرية تعتبر مظهر من مظاهر هذه الثقافة والشكل الموالي يمثل عدد لأشخاص الذين تم توقيفهم في البحر من طرف خفر السواحل الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 2007 وإلى غاية سنة 2018 والذي نلاحظ من خلاله أن عدد الأشخاص الذين تم توقيفهم في البحر في تزايد حيث أن العدد في سنة 2007 بلغ 1858 شخص ليبلغ 3983 في سنة 2018 أي بمعدل زيادة يفوق 114 % وهذا ما يدل على أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في تزايد مستمر عبر السنوات.

الشكل 1: عدد لأشخاص الذين تم توقيفهم في البحر من طرف خفر السواحل الجزائرية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات المذكورة في كل من : أيت عبد المالك نادية، 2014، ص108، <https://www.elbilad.net/article/detail?id=79128>، تاريخ الاطلاع : 2020/11/11.

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/illegalmigration-of-2020/11/11>، تاريخ الاطلاع : 2020/11/11 و <https://www.reflexiondz.net/1500-a37688.html>

جزائري- حاولوا- الهجرة- غير- الشرعية- سنة- 2015-، تاريخ الاطلاع : 2020/11/11.

ويرجع الباحثون الاضطرابات التي عرفها المجتمع الجزائري إلى:

- إقصاء الشعب الجزائري.
- غياب دور الفرد الجزائري كحافز في العملية التنموية ما جعل الاقتصاد الجزائري مجرد جسد بدون روح.

تدفق ريع النفط سمح بالزيادة في الاستهلاك الكمالي لشرائح اجتماعية محددة، بينما ظلت القاعدة العريضة من المجتمع الجزائري تعاني من عدم إشباع الحاجيات الأساسية للحياة، وازدادت المعاناة مع شروع الدولة في تنفيذ سياسة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والتي كانت انعكاساتها واضحة على الفئات الدنيا من المجتمع سواء تلك القاطنة في الأرياف أو في المدن<sup>(1)</sup>.

### ج. العوامل الجغرافية<sup>(2)</sup>:

تتميز الجزائر بموقعها الجغرافي. حيث تتوسط دول المغرب العربي، وتشارك في حدود برية شاسعة مع سبع دول، إذ تقدر حدودها مع النيجر بـ 300 كلم، ومالي بـ 1280

(1) ساعد رشيد، مرجع سابق، ص60.

(2) رقية سليمان عواشيرة، مرجع سابق، ص 151.

كلم، وليبيا 1250 كلم، والمغرب 1523 كلم، وتونس 955 كلم، والصحراء الغربية 143 كلم، وموريتانيا 520 كلم؛ ما يصعب مراقبتها. كما تتميز بشريط ساحلي يمتد على طول 1200 كلم، ويتوافر على عدد كبير من المواني؛ ما يجعله قبلة للشباب الحراق بامتياز.

كما تجدر الإشارة من جانب آخر إلى أن الظروف المناخية تؤدي دورًا كبيرًا في نجاح عملية الهجرة من عدمه، فإذا كانت الظروف المناخية جيدة، فإنها تساعد في إمكانية وصول قوارب الموت إلى الضفة الأخرى بأقل الأخطار، في حين يكون نهاية الرحلة عرض البحر في حالة اضطراب المناخ، وذلك بفعل هشاشة هذه القوارب وعدم احترام المقاييس العالمية في صنعها.

#### د. إعلام العولمة<sup>(1)</sup>:

كان لإعلام العولمة دوره في تأجيج ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث يعد ما تنقله وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي حافزًا للشباب الذي أنهكته ظروفه للمجازفة بحياته لعله يحقق الأمل الذي ينشده، كما تزينه وسائل الإعلام. كما يمكن لشبكات التهريب أن تستغل التقدم الذي أحرزته وسائل الاتصال في الوصول إلى عقول الشباب وتسميمها بالأفكار الهدامة والوعود الكاذبة؛ لأن هدفها تحقيق الربح ولو على حساب الإنسانية.

#### ثانيا: انعكاسات الهجرة غير الشرعية والآليات الحكومية لمكافحتها

إدراكًا لخطورة الهجرة غير الشرعية وما يترتب عليها من أثار تمس النواحي الأمنية والاقتصادية والاجتماعية لكل من الدولة المهاجر منها والدولة المهاجر إليها، بذلت الجزائر (العالمي والإقليمي) دوراً مهماً في مكافحة هذه الظاهرة باتخاذ كافة الآليات اللازمة لمكافحتها.

#### أ. انعكاسات الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي تشهد تزايد مستمر خاصة من دول الجوار في أقصى الجنوب، قد أثرت سلباً على الجزائر في مختلف الميادين يمكن استخلاصها في ما يلي:

(1)رقية سليمان عواشيرة، مرجع سابق، ص151.

- على المستويين السياسي والأمني: كثيرًا ما تكون مشكلة الهجرة غير الشرعية سببًا في تعكر العلاقات بين دولة المقصد ودول المنشأ والعبور. فعلى سبيل المثال اعترف المكلف بالعدالة والحريات في اللجنة الأوروبية السيد جاك بارو بأن العلاقات مع بعض دول المغرب العربي صارت معقدة، لاسيما مع الجزائر والمغرب، اللتين رفضتا التوقيع على اتفاقيات استقبال المهاجرين غير النظاميين بعد ترحيلهم من التراب الأوروبي إلى بلدانهم الأصلية على الرغم من أن هذه الاتفاقيات تعتبر حسب جاك بارو جزءًا من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، كما أن أوروبا أصبحت تنظر إلى هذا الشباب على أنه يشكل خطرًا محتملًا لما يسميه الأوروبيون بالخطر الإسلامي الجنوبي، بعد أن كان هؤلاء يؤمن لها طاقة عاملة بأثمان زهيدة ولعل ما وقع يوم الأربعاء 7 يناير بفرنسا 2015 سيضيف تهمًا أخرى إلى المهاجرين غير النظاميين<sup>(1)</sup>.

وأثبتت تحقيقات أجرتها أجهزة الأمن الجزائرية وجود علاقة تواطؤ بين الشبكات المتخصصة في إدخال المهاجرين والإرهاب؛ إذ يقوم هذا الأخير بتزويدها بمعلومات حول تحركات الأمن مقابل مبالغ مالية.

كما يتم استغلال المهاجرين في تهريب المخدرات والمواشي، فعلى سبيل المثال يستعمل سكان منطقة جنات الجزائرية رعايا نيجيريين بصفة خاصة لنقل بضائع مهربة مقابل أثمان زهيدة، حتى يبقى المهربون الأصليون بعيدين عن أنظار العدالة<sup>(2)</sup>.

- على المستوى الاجتماعي: أدت الهجرة غير المشروعة إلى ظهور ممارسات تتنافى وقيم المجتمع، كانتشار الدعارة والتسول، فضلًا عن تفشي الرشوة بفعل تواطؤ بعض ضعاف النفوس مع المهاجرين غير الشرعيين مقابل عمولة. كما انتشرت أعمال الشعوذة التي يقوم بها الأفارقة السود. فضلًا عن ذلك فإن الوجود المكثف للمهاجرين يؤدي إلى مزيج من الثقافات؛ ما يمكن أن يكون له على المدى البعيد تأثير على الأمن الثقافي للسكان المحليين.

- على المستوى الاقتصادي: توفير يد عاملة رخيصة، ما يزيد من حدة البطالة التي تزيد الدولة أعباء إضافية. كما أن هذه الظاهرة تؤدي إلى انتشار الجرائم الاقتصادية

(1) ختوافيزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأوروبية المغربية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011، ص 161.

(2) ساعد رشيد، مرجع سابق، ص 60.

كتبييض الأموال من قبل شركات تهريب البر. فضلًا عن عمليات التزوير للوثائق والأوراق المالية. ولذلك تعتبر نشاطات شبكات مهربي المهاجرين غير النظاميين من ضمن قائمة الجرائم المنظمة عبر الوطنية التي تصدى لها بالتجريم بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، وقد صادقت الجزائر على هذا البروتوكول بموجب المرسوم الرئاسي رقم 418 / 03 المؤرخ في 9 نوفمبر 2003<sup>(1)</sup>.

- **على المستوى الصحي:** إن الأعداد الهائلة من المهاجرين غير النظاميين تشكل مصدر انتشار الأمراض، كمرض فقدان المناعة المكتسبة الذي انتشر في الولايات الحدودية، حيث سجلت أعلى نسبة بولاية تمنراست. فضلًا عن خطر انتقال الأمراض والعدوى خصوصًا مرض الأيبولا. خلاصة القول أن الهجرة غير الشرعية ليست بالظاهرة العابرة التي يمكن التغاضي عنها، وإنما لها انعكاسات سلبية على أمن واقتصاد الوطن: ما يدعو إلى تكثيف الجهود للتعامل معها وفق منطوق معين.

ب. **الآليات الحكومية لمكافحة الهجرة غير الشرعية:**

لمواجهة ظاهرة الهجرة الغير شرعية تم رصد مؤسسات أمنية أهمها:

- **الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية :** والتي أوكل لها البحث والتحري ورصد وتتبع ظاهرة الهجرة غير الشرعية والجرائم المترتبة عنها خاصة جرائم الاتجار بالأشخاص، وأوكل لهذه الفرق الجهوية التحري حول الهجرة غير الشرعية بتنفيذ الجزاءات الإدارية في حق الأجانب الذين يثبت مخالفتهم لأحكام التشريع الجزائري المتعلق بالهجرة غير الشرعية والمتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، وأوكل لهذه الفرق المهام التالية:
- التعرف والبحث وتوقيف أعضاء شبكات الناقلين والموزعين للمهاجرين غير الشرعيين.
- التعرف والبحث وتوقيف الأفراد المزورين لوثائق السفر الخاصة بالمهاجرين غير الشرعيين.
- التعرف والبحث وتوقيف الأجانب الذين هم في وضعية غير قانونية.

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 69، 2003، المتضمنة للمرسوم الرئاسي رقم 418/03 المؤرخ في 9 نوفمبر 2003.

- اكتشاف نقاط العبور التي يسلكها المهاجرين غير الشرعيين إلى داخل الإقليم الجزائري وكشف طريقة العمل المتبعة في دخول المهاجرين<sup>(1)</sup>.
- المساهمة في تطبيق الجزاءات الإدارية ضد الأجانب الذين يخالفون أحكام التشريع المعمول به، ونظرا لصعوبة التحكم في ظاهرة الهجرة غير الشرعية واتساع حجمها فقد أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية وهو عبارة عن جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية المكلفة بالتحري حول الهجرة غير الشرعية وذلك باعتبارها مؤسسة مهمتها الإشراف والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية السالفة الذكر ومن ضمن مهامه :
- مكافحة شبكات الدعم المساعدة على إيواء المهاجرين غير الشرعيين.
- مكافحة شبكات الدعم التي تتكفل بتنقل المهاجرين غير الشرعيين داخل التراب الوطني.
- مكافحة التشغيل الغير شرعي للأجانب ومكافحة تزوير وثائق هجرة الأجانب الغير شرعيين وإقامتهم على الإقليم الجزائري<sup>(2)</sup>.

وبحسب الإحصائيات الأمنية فقد وصل عدد المطرودين من طرف المصالح الأمنية في سنة 2009 حوالي 13217 أجنبي مطرود. ونتيجة تسارع انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية سواء المتوجهة إلى الجزائر أو إلى خارج الوطن، ونظرا لشساعة الإقليم الجزائري، فإن الأمر استدعى ضرورة اتخاذ إجراءات تنظيمية خاصة على الحدود البرية والبحرية، حيث يكلف رجال شرطة الحدود بحراسة الحدود الوطنية منعاً لتسرب المهاجرين غير الشرعيين عن طريق توقيفهم واقتيادهم إلى فصيلة الشرطة القضائية التي تتولى التحقيق معهم بغية التعرف على هويتهم والدولة التي جاؤوا منها وكشف الطرق التي تسربوا منها إلى الإقليم الجزائري أو من الإقليم الجزائري إلى الخارج، ثم بعد إتمام التحقيق معهم فإنه يتم تطبيق العقوبات الجزائية فيهم وفقاً للمواد 543 إلى 550 من قانون التحري رقم 05-98 أو يعاقبون وفقاً لقانون العقوبات في حالة ثبوت ضلوعهم في ارتكاب جرائم<sup>(3)</sup>.

(1)فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة ماجستير، تخصص علم الإجرام والعقوبات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، ص76.

(2)فايزة بركان، مرجع سابق، ص77.

(3)فايزة بركان، مرجع سابق، ص74.

- **الوحدات الأمنية<sup>(1)</sup>**: ولخدمة الوطن وحماية الحدود البرية والبحرية من اختراق المهاجرين غير الشرعيين فقد جندت لهذه الخدمة عدة وحدات أمنية، هدفها تعزيز المراقبة على الحدود الوطنية وحمايتها منها:

▪ **حراسة الحدود**: وهي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي تكلف بحراسة الشريط الحدودي الجزائري البري وتكرس الحراسة التامة لها عن طريق وحدات ارجلة أخرى مستقلة هدفها التصدي لمحاولات الهجرة غير الشرعية ودخول الإرهابيين وعمليات التهريب.

▪ **حراس السواحل**: وهي مجموعة تابعة لوزارة الدفاع الوطني، يُسند لها حراسة الشواطئ وإفشال محاولات تهريب المهاجرين غير الشرعيين عن طريق البحر، وتكلف أيضاً بمهمة انقاد المهاجرين غير الشرعيين من الغرق في عرض البحر.

▪ **مصالح شرطة الحدود**: تضطلع بمهمة مراقبة الحدود الجزائرية، البرية، البحرية والجوية عن طريق اتخاذها إجراءات إدارية وقانونية منضمة لحركة الأشخاص والممتلكات عبر الحدود الوطنية وتكلف هذه المصالح أيضاً بمكافحة الآفات الاجتماعية كالهجرة غير الشرعية، المخدرات، التهريب ومراقبة وثائق السفر وكشف الأشخاص الذين يكونون محل بحث وتقديمهم وتحويلهم إلى مصالح أمن الولاية أو الدائرة تمهيداً لتحويلهم إلى الجهة التي تبحث عنهم، كما تسهر مصالح شرطة الحدود على حراسة الموانئ، المطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة وضمان أمنها.

وتكلف في إطار محاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالقيام بالإجراءات في حق الأجانب الذين صدر ضدّهم قرار الطرد من الإقليم الجزائري بالتنسيق مع مصالح الشرطة.

### ثانياً: الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر

إذا كانت الجزائر بالرغم من تحسن ظروفها الاقتصادية لتزال بلد نزوح، فإنها في طريقها إلى أن تتحول ببطء لكن بشكل أكيد إلى بلد استقبال للمهاجرين. يذكر التعداد العام للسكان والسكن لعام 2008 أن عدد الأجانب الذين يعيشون في الجزائر بشكل قانوني هو 95 ألف أجنبي أي 0.3% من العدد الكلي لسكان البلاد. ولا يتضمن هذا الرقم اللاجئين

(1) فائزة بركان. المرجع والموضع نفسهما.

(الصحراويين بشكل أساسي المقيمين في معسكرات في منطقة تندوف في أقصى الجنوب الغربي) ولا يتضمن بطبيعة الحال المهاجرين غير الشرعيين وأغلبهم رعايا دول منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، كما ذكر في تحقيق أجرته عام 2005 اللجنة الدولية للتضامن بين الشعوب<sup>(1)</sup>. وإذا أخذنا في الاعتبار هاتين الفئتين سيرتفع عدد الأجانب المقيمين على الأرض الجزائرية إلى 325 ألف شخص من 34.8 مليون نسمة من السكان سنة 2008.

لقد أكدت الأرقام المنشورة في عدد صحيفة "الوطن" الصادر في 26 أبريل 2009 على تحول الجزائر إلى بلد مستقبل للهجرة ففي عام 1999 أحصت الوكالة الوطنية للأيدي العاملة ألف عامل أجنبي. أصبح عددهم حاليا 32 ألف عامل أجنبي منهم 40% صينيون يعملون لدى الشركات الصينية العاملة في المشروعات العامة ومشروعات البناء والمنتجات الهيدروكربونية.

ولا توجد إحصائيات رسمية عن الهجرة غير الشرعية، فيما عدا الإحصائيات التي تحصي عمليات اعتقال المهاجرين غير الشرعيين. ويرصد الباحث محمد صائب موزيت في إسهام نشر على موقع Babel med، أن عمليات الاعتقال تلك في تزايد، حيث كانت 6988 حالة في 2007، وأصبحت 7824 حالة في 2008.

إن التحقيق الذي أجرته اللجنة الدولية للتضامن مع الشعوب الذي سبق ذكره، يعد من التحقيقات النادرة التي قدرت عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يعيشون على التراب الجزائري.

لقد قدر التحقيق الذي تناول عينة من 2000 شخص، عدد المهاجرين غير الشرعيين بـ 26 ألف مهاجر (مقابل 40 ألف مهاجر في عام 2003، طبقاً لتحقيق مماثل أجرته المنظمة غير الحكومية نفسها). إن هذا الرقم هو بالأحرى الأقرب للواقع حيث يتوافق مع الرقم المقدم من المفوضية العليا للاجئين في الفترة نفسها (21500). يرجع الفارق بين الرقمين إلى أن بيانات منظمة الأمم المتحدة لا تتضمن اللاجئيين من جنسيات أخرى غير الجنسيات الأفريقية.

(1) تحقيق صحفي بعنوان الشباب والهجرة، للمزيد انظر الرابط التالي:

[www.arabicbabelmed.net/tahqiq-sahafi/90-youth-migration/412-algeria-immigration.html](http://www.arabicbabelmed.net/tahqiq-sahafi/90-youth-migration/412-algeria-immigration.html)

تذكر دراسة اللجنة الدولية للتضامن مع الشعوب أن بالنسبة لـ 40 % من المهاجرين تعتبر الجزائر المقصد النهائي. أما بالنسبة لـ 40 % الأخرى، فهي مجرد مكان للمرور إلى أوروبا، ويمثل الـ 20 % المتبقية مواقف متنوعة مهاجرون لا يملكون وسيلة للعودة إلى بلادهم<sup>(1)</sup>.

وفي هذا السياق أصبحت ولاية تمنراست في أقصى الجنوب الجزائري تلقب بـ "العاصمة الإفريقية": كونها من أكبر ولايات الجنوب الجزائري استقطابًا للمهاجرين غير الشرعيين النازحين من مختلف البلدان الإفريقية بحثًا عن معيشة أفضل وهروبًا من الفقر والحروب الأهلية. ونتج عن ذلك تزايد خطير لعمليات التهريب بكل أنواعها لاسيما الأسلحة المخدرات والأطفال، فضلًا عن تزايد حالات مرض السيدا، ما دفع مصالح أمن الجنوب إلى اتخاذ إجراءات أمنية مشددة للحد منها، لكن المهاجرين غير الشرعيين استحدثوا تقنيات جديدة للتمويه ك شراء بطاقات هوية لسكان تمنراست المتوفين ليتحولوا بذلك إلى مواطنين جزائريين بالوثائق. الجزائر " نيوز " أجرت تحقيقًا بولاية تمنراست وكشفت عن تجاوزات خطيرة يمارسها المهاجرون غير الشرعيين في تزوير بطاقات الهوية بتورط من بعض سكان تمنراست وكذا عن وجود شبكات ذائعة الصيت تهرب الأسلحة والمخدرات والمتاجرة بالأطفال.

تفيد بعض المعلومات المتحصل عليها بوجود ظاهرة خطيرة وجد رائجة في تمنراست تتمثل في عدم إبلاغ بعض سكان تمنراست عن موتاهم من الجنسين ومن كل الأعمار وعدم تسجيلهم في سجلات الوفيات على مستوى مختلف بلديات الولاية قصد بيعها للمهاجرين الأفارقة بمبالغ تقدر بالملايين<sup>(2)</sup>.

### المحور الثالث: التصور المقترح للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية

استنادًا إلى عرض وتقييم الجهود الجزائرية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، يمكن القول إنه من غير الممكن تصور علاج للظاهرة دون الانطلاق من معالجة عوامل بروزها التي تدل على غياب مقومات الأمن الإنساني، وعليه يتعين تحقيق ما يلي:

(1) ساعد رشيد، مرجع سابق، ص 75.

(2) ساعد رشيد، مرجع سابق، ص 76.

## أولاً: الاستباقية

ويقصد بهذه الاستباقية مجموع الجهود القبلية المتركزة حول آليتي الحماية من القمة إلى القاعدة والتمكين من القاعدة إلى القمة أي الوقوف على الحركيات المنتجة لأسباب الأمن الإنساني، فقد أوصت اللجنة العالمية للهجرة الدولية بضرورة تبني مقاربة شاملة ومستديمة للتعامل مع الهجرة غير المشروعة، فقد وضحت في الفصل الأول من تقريرها عام 2005 أن: " الهجرة غير المشروعة هي وليدة الأبعاد الثلاثة والمعروفة بـ - Les 3D - وهي التفاوت في التنمية، والنمو الديموغرافي، وضعف الحكم الراشد وحماية حقوق الإنسان وهذا ما يؤثر سلباً على الأمن الإنساني، لهذا يجب على الدول وأجهزة الأمن الإنساني الأخرى والقطاع الخاص والمجتمع المدني أن تضع مقاربة على المدى الطويل تتسم بالطابع الاستباقي والفهم الأفضل والأعمق لهذه الظاهرة بهدف تجنب نشوء أفواج أخرى منها<sup>(1)</sup>.

## ثانياً: الوقاية والحماية

### أ. الوقاية:

الوقاية المبكرة من أجل التقليل من تحديات الظاهرة. والوقاية تكون على مرحلتين:

**الأولى:** وهي الوقاية بمعالجة الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية كالفقر، والبطالة والحروب إلخ.

**الثانية:** تكون متعلقة بالوقاية بالتقليل من احتمالات الهجرة غير الشرعية. وهذا الإجراء جزء من إدارة الهجرة غير المشروعة.

فالوقاية تتركز حول أربعة نماذج هي: ضبط الخروج والدخول وضبط السفر، وضبط الإقامة والعمل، هذا من أجل الوقاية من الهجرة غير الشرعية وإحباط محاولات الدخول، وفي حالة نجاحهم بالدخول هناك ضرورة للوقاية بتثبيط حركة المهاجرين باحتجازهم في انتظار إعادتهم إلى أوطانهم. وكل هذا يحتاج إلى حوكمة الإدارات

(1) منصورى رؤوف، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة، سطيف، ص 210.

والمؤسسات المشرفة على الجوازات والهجرة وحراسة الحدود البحرية والبرية<sup>(1)</sup>.

### ب. الحماية:

وتكون بإنشاء برامج ومؤسسات على الصعيدين الوطني والدولي، يكون من مهامها حماية الأمن الإنساني للمهاجرين، وذلك بحماية حقوق الإنسان للمهاجرين ومنهم غير الشرعيين، فقد دعا المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين الدول إلى " ضرورة معاملة المهاجرين غير النظاميين بكرامة وإنسانية واحترام حقوق الإنسان الخاصة بهم، بحيث عليها أن تعتمد نهجاً قائماً على حقوق الإنسان، إزاء الهجرة وأن تراجع تشريعاتها وسياساتها المتعلقة باحتجاز المهاجرين غير النظاميين."<sup>(2)</sup>

### ثالثاً: الترقية والبعد التنموي

#### أ. الترقية:

يجب ترقية حقوق الإنسان وحمايتها قبل نشوء أسباب الهجرة غير الشرعية وبعد نشوئها. كما يتعين ترقية حقوق الإنسان للمهاجرين من خلال التصديق على الاتفاقيات الدولية والإقليمية ورصد الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرون. وبالرغم من أهمية العوامل السالفة الذكر، فإنه يجب عدم إغفال البعد التنموي في هذا التصور المقترح لمعالجة الهجرة غير الشرعية، وهو البعد الذي ما زالت الجزائر تراهن عليه<sup>(3)</sup>.

#### ب. البعد التنموي:

تنهت الجزائر منذ البدايات الأولى لبروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية على سطح المفاوضات الأوروبية، واتهامها من قبل دول أوروبا بتقاعسها في مكافحة الظاهرة؛ إلى أن التركيز على الطرح الأمني المحض للمسألة لا يحل ألبتة المشكلة، وإنما يجب إعطاء تصور شامل ومتكامل للمشكلة، يأخذ البعد التنموي كأساس للمعالجة. ولعل الإستراتيجية التي اتبعتها الجزائر لتنمية الشغل ومكافحة البطالة، والقروض الممنوحة

(1) منصورى رؤوف، مرجع سابق، ص212.

(2) منصورى رؤوف، مرجع سابق، ص214.

(3) Organisation internationale pour les migrations, Migration et Protection des Droit de L'homme .N °: 3 droit international de la migration, Genève, 2005, P.34.

للشباب وإنشاء وكالة صندوق التأمين على البطالة وعقود ما قبل التشغيل كلها بمثابة بصيص أمل للتقليل من حجم الظاهرة، وهو الحلم الذي ربما قد يتبدد مع التدهور الرهيب لسعر البترول المورد الأساسي لخزينة الدولة الجزائرية، وهو ما يستدعي الاعتماد على السياحة كمورد متجدد للعملة الصعبة، خصوصاً وأن الجزائر تمتلك من المقومات السياحية المناخ، والآثار، والموروث الثقافي... ما يجعل منها قبلة لمختلف سواح بقاع العالم. فضلاً عن ذلك فإن محاربة الفساد بمختلف أشكاله خصوصاً الإداري والمالي يعد الحل الأمثل للنهوض بالتنمية في الجزائر؛ لأن هذه الآفة هي التي كانت وراء إفقار الشعب الجزائري بنهب ملايين الدولارات، وإلا كانت الجزائر مقصدًا للهجرة غير الشرعية بدل أن تكون دولة منشأ.

وختاماً فإن أعمال هذه الاستراتيجيات الخمس على نحو متكامل من شأنه الحد أو التقليل من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وإدارتها إدارة رشيدة<sup>(1)</sup>.

### خاتمة:

من خلال دراستنا توصلنا إلى أن الجزائر مثلها مثل باقي الدول تعاني من تفشي انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على جميع الأصعدة، وإن الجهود التي تبذلها على مستواها من خلال اتخاذها للإجراءات القانونية والاقتصادية اللازمة هي على قدر من الأهمية ولكنها غير كافية لوقف انتشار هذه الظاهرة ومكافحتها، والسبب هو عدم التركيز بشكل جدي على كل المستويات من أجل إيجاد حلول تناسب وتطور هذه الظاهرة الذي لا يتوقف، لذلك لابد من البحث بشكل جدي عن آليات حديثة تتوافق والمستوى الذي وصلت إليه هذه الظاهرة، فالقضية إذن ليست قضية تشديد في الإجراءات الأمنية بل لابد من إعادة النظر في دراسة جميع جوانب الهجرة غير الشرعية لمعرفة الأسباب وإيجاد الحلول لها وهو ما يتطلب وجود تعاون بين الجزائر والدول الأوروبية.

وقد توصلنا لمجموعة من التوصيات نلخصها في الآتي:

- ضرورة تطوير التشريعات الداخلية للدول والجزائر خاصة بما يتوافق مع النصوص الدولية التي تعالج موضوع الهجرة غير الشرعية.

(1) رقية سليمان عواشيرة، مرجع سابق، ص 158.

- ضرورة إشراك جميع أجهزة وقطاعات الدولة من أجل دراسة جوانب انتشار الهجرة غير الشرعية والحدّ منها على قاعدة أن الهجرة المنظّمة يمكن أن يكون لها آثار إيجابية وأن التشديد في منع الهجرة وسدّ الآفاق والحدود يمكن أن تكون لها آثار سلبية.
- ضرورة تنسيق التعاون بين الدول وخاصة العربية في المجال الأمني والقضائي لتعقب وتفكيك شبكات تسهيل الهجرة غير الشرعية عبر الحدود وإيجاد آليات ووسائل مشتركة لمراقبة الحدود.
- العمل على تبني خطة عربية مشتركة لمعالجة الهجرة غير الشرعية من خلال التعاون مع دول المصدر والدول المستقبلة، وإيجاد الآليات الملائمة لإعادة المهاجرين غير الشرعيين لأوطانهم.
- تعزيز الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية والأجنبية لمكافحة تهريب المهاجرين ودعوتها إلى حماية وثائق سفرها وتحصينها من عمليات التزوير التي يمكن أن تتعرّض لها من قبل شبكات تهريب المهاجرين.

## المراجع:

### المراجع العربية:

- آيت عبد المالك نادية، الآليات الوطنية والدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة صوت القانون، العدد2، 2014، ص108.
- بن عبد العزيز أبو عباة محمد، حقوق المهاجرين غير الشرعيين (دراسة تأصيلية مقارنة بالقانون الدولي)، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، قسم العدالة الجنائية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2014.
- بركان فايزة، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة ماجستير، تخصص علم الإجرام والعقوبات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012.
- دوبي بونوة جمال، إشكالية الهجرة غير الشرعية دراسة تحليلية نقدية في المفاهيم والاسباب والحلول، معارف، المجلد 7، العدد 14، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2013، ص11.

- منصورى رؤوف، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة، سطيف.
- ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.
- سلام أحمد رشاد، الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة، مقال منشور في: مكافحة الهجرة غير المشروعة، مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.
- عواشيرة رقية سليمان، نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة (الجزائر نموذجاً)، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 33، العدد 139، الرياض، 2016.
- ختوافيزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الاورو-مغربية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011.
- تحقيق صحفي بعنوان الشباب والهجرة، للمزيد انظر الرابط التالي :  
www.arabicbamelmed.net/tahqiq-sahafi/90-youth-migration/412algeria-immigration.html
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 69، 2003، المتضمنة للمرسوم الرئاسي رقم 418/03 المؤرخ في 9 نوفمبر 2003.
- <https://www.elbilad.net/article/detail?id=79128> . تاريخ الاطلاع : 2020/11/11
- <https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/illegal-migration-of-algerian-youth-a-problem-haunting-algerians> . تاريخ الاطلاع : 2020/11/11
- <https://www.reflexiondz.net/1500-a37688.html> \_جزائري-حاولوا-الهجرة-غير-الشرعية-سنة-2015-، تاريخ الاطلاع : 2020/11/11.
- المراجع الأجنبية:
- Organisation internationale pour les migrations, Migration et Protection des Droit de L'homme .N °: 3 droit international de la migration, Genève, 2005.